

رئيس "حقوق الإنسان" بالبرلمان الأوروبي يدعو لتحقيق العدالة بقضية "خاشقجي"

نيويورك: طالب رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي، بير أنطونيو با نزيري، الاتحاد الأوروبي بتحقيق العدالة في قضية قتل الصحافي السعودي، جمال خاشقجي، واتخاذ موقف ضد انتهاكات حقوق الإنسان بالسعودية.

جاء ذلك في مقالة كتبها با نزيري، ونشرتها صحيفة "واشنطن بوست" الثلاثاء، تحت عنوان "على الاتحاد الأوروبي أن يعلّي من صوته باسم حقوق الإنسان في السعودية، ولتحقيق العدالة في مقتل جمال خاشقجي". واستشهد كاتب المقال بما قالته خديجة جنكيز خطيبة خاشقجي، خلال مقابلة صحافية سابقة أكدت فيها أنه "إذا لم تقدم الإجابة الازمة على مقتل خاشقجي، وإذا لم يتم كشف كافة الملابسات، فسيبقى الأمر وصمة عار مفرغة بالنسبة للنضال من أجل حقوق الإنسان".

وتبع با نزيري: "حادث قتل خاشقجي بهذه الوحشية يوضح لنا كيف تتمهن حقوق الإنسان بظلم في ظل وجود نظام آل سعود".

وذكر أن "النظام السعودي في مجال حقوق الإنسان يتبع مساراً مختلفاً تماماً عما يسعى لترويجه في الخارج، فذلك النظام رغم الامتيازات التي قدمها مؤخرًا لا زال مستمرًا في ممارسة سياسات قمعية استبدادية".

ولفت با نزيري إلى "استمرار السلطات السعودية في اعتقال ناشطات ناضلن من أجل الاعتراف بحق المرأة في قيادة السيارات"، مشيرًا إلى أن العديد من الدول الأوروبية التي لديها علاقات تجارية واتفاقيات بيع أسلحة مع المملكة تضم آذانها عن تلك الانتهاكات.

ودعا با نزيري الاتحاد الأوروبي إلى "عدم اتخاذ موقف سلبي، والإسراع بزيارة المعتقلات السعوديات، وعقد مباحثات مع المسؤولين السعوديين بحقهن".

وشدد على أنه كرئيس للجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي، وكمواطن أوروبي سيبذل قصارى جهده لكشف ملابسات وحقائق جريمة قتل خاشقجي.

وقتل خاشقجي، في 2 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، داخل قنصلية بلاده بمدينة إسطنبول التركية، في قضية هرت الرأي العام الدولي.

وبعد 18 يوماً من الإنكار والتفسيرات المتضاربة، أعلنت الرياض مقتل خاشقجي داخل القنصلية، إثر "شجار" مع أشخاص سعوديين، وتوقيف 18 مواطناً في إطار التحقيقات، دون الكشف عن المسؤولين عن الجريمة أو مكان الجثة.

(الأناضول)